



## حكم ابتدائي

باسم الشعب التونسي

أصدرت الدائرة الابتدائية الثامنة بالمحكمة الإدارية الحكم التالي بين:

المدّعية: الشركة العقارية للشمال التونسي، نائبها الأستاذة سمير الكائن مكتبها  
بنهج عدد تونس.

من جهة،

والمدعى عليه: المكلف العام بتزاعات الدولة في حق وزارة التربية، مقره بمكاتبه بنهج  
عدد تونس.

المتداخلة: وزير التربية، الكائن مقره بمكاتبه بالوزارة، بتونس.

من جهة أخرى.

بعد الإطلاع على عريضة الدعوى المقدمة من نائبة المدّعية المذكورة أعلاه والمرسمة بكتابة  
المحكمة بتاريخ 26 أكتوبر 2011 تحت عدد 125225 والتي تعرض ضمنها أنه إستقر على ملك  
منوبتها جميع العقار المسمى " انتوني متلوي " موضوع الرسم العقاري 425 قفصة والذي يمسح  
أربعة وثلاثون آر وستة وتسعون سنتيوار وأن وزارة التربية عمدت إلى بناء مدرسة على العقار دون  
إذن أو وجه قانوني، لذلك تقدمت بالدعوى الراهنة قصد إلزام المكلف العام بتزاعات الدولة في حق  
وزارة التربية بالخروج من العقار لعدم النصفة والإستقرار به ورفع يده عنه وحمل المصاريف القانونية  
عليه.

وبعد الإطلاع على التقرير المدلى به من وزير التربية والوارد على كتابة المحكمة بتاريخ 12  
مارس 2013 والمتضمن أن المدرسة الابتدائية المحطة الواقع تشيدها على جزء منها على مساحة

مشمولة بالرسم العقاري عدد 425 قفصة الذي يرجع بالملكية للأجانب وأن مساحتها الجمالية تبلغ 8624 متر مربع منها 2772 متر مربع مشمولة بالرسم العقاري عدد 425 قفصة وما بقي من مساحة الرسم المذكور يوجد ضمن الملك العمومي للطرق ( الطريق الوطنية رقم 3 قفصة توزر) وأن الجزء غير المسجل من المدرسة هو موضوع مطلب تسجيل عدد 10720، والذي متى ثبت أنه غير مشمول بالاتفاقيات المبرمة بين الحكومة التونسية ونظيرها الفرنسية المتعلقة بالتفويت لفائدة الدولة التونسية في العقارات التي هي على ملك أجانب يتم إقتناؤه سواء بالمرضاة من مالكيه أو الانتزاع.

وبعد الإطلاع على التقرير المدلى به من نائبة المدعية والوارد على كتابة المحكمة بتاريخ 10 جوان 2013 والذي تمسكت من خلاله بطلباتها السابقة مؤكدة على معارضة منوبتها بخصوص بيع العقار.

وبعد الإطلاع على بقية الأوراق المظروفة بالملف وعلى ما يفيد إستيفاء جميع إجراءات التحقيق.

وبعد الإطلاع على القانون عدد 40 لسنة 1972 المؤرخ في 1 جوان 1972 المتعلق بالمحكمة الإدارية، كما تم تنقيحه وإتمامه بالتصووص اللاحقة له وآخرها القانون الأساسي عدد 2 لسنة 2011 المؤرخ في 3 جانفي 2011.

وبعد الإطلاع على ما يفيد إستدعاء الأطراف بالطريقة القانونية لجلسة المرافعة المعينة ليوم 22 افريل 2014، وبما تلا المستشار المقرر السيد خ الجم ملخصا من تقريره الكتابي، وحضر الأستاذ كركر في حق الأستاذة سم كركر وتمسك وحضر ممثل المكلف العام بتراعات الدولة في حق وزارة التربية وتمسك كما حضرت ممثلة وزارة التربية وتمسكت.

إثر ذلك حجزت القضية للمفاوضة والتّصريح بالحكم إلى جلسة يوم 28 ماي 2014.

وبما وبعد المفاوضة القانونية صرح بما يلي:

من جهة الشكل :

حيث قدّمت الدّعوى في ميعادها القانوني وممن له الصفة والمصلحة مستوفية لجميع مقوماتها الأساسية، واتّجه لذلك قبولها من هذه الناحية.

من جهة الأصل :

حيث تهدّف الدّعى الرّاهنة إلى إلزام المكلف العام بتراعات الدّولة في حق وزارة التّربية بالخروج من العقار موضوع النزاع لعدم صفة الإستقرار به ورفع يده عنه.

وحيث إستقر عمل هذه المحكمة على إعتبار أنّه عملاً بمبدأ عدم المساس بالمنشآت العمومية فإنّ تصرف الإدارة في عقار الغير، وإنّ كان بصفة غير شرعية ودون إتباع الإجراءات المتعلقة بالإنتراع من أجل المصلحة العمومية أو البيع بالمرضاة، يحول دون الحكم بإلزامها بالخروج من العقار المذكور متى ثبت إقامة منشأة عمومية عليه.

وحيث أنّ المدرسة تُعد منشأة عمومية مما لا يسوغ معه الإذن بإزالتها عملاً بمبدأ عدم المساس بالمنشآت العمومية، على أنّ يبقى باب التعويض مفتوحاً أمام المدّعية بخصوص الجزء الذي خرج عن ملكيتها بهذا العنوان وفقاً للفصل 17 من قانون المحكمة الإدارية.

وحيث طالما ثبت أنّ منشأة النزاع الرّاهن يكمن في تحوّل وزارة التّربية بجزء من عقار المدّعية وإقامة مدرسة عليه في إطار تسييرها لمرفق عموميّ ولتحقيق مصلحة عامّة، فإنّ طلب إلزامها بالخروج منه أو بإزالته، بقطع النظر عن شرعيّة تركيزها من عدمه، يتضارب والمبادئ المعمول بها في مثل هذه النزاعات وخاصّة مبدأ عدم المساس بالمنشآت العموميّة والقائم على ترجيح المصلحة العامّة على المصلحة الخاصّة، والذي يقتضي أنّ الإحداثيات المنجزة في نطاق تسيير المرفق العام وتحقيق المصلحة العامّة لا يمكن المساس بها بهدمها أو بإزالتها.

وحيث تبعا لذلك تكون الدّعى الرّاهنة الرامية إلى إلزام الإدارة بالخروج من عقار المدّعية في غير طريقها، وإتجه لذلك رفضها

**ولهذه الأسباب:**

**قضت المحكمة ابتدائياً بما يلي :**

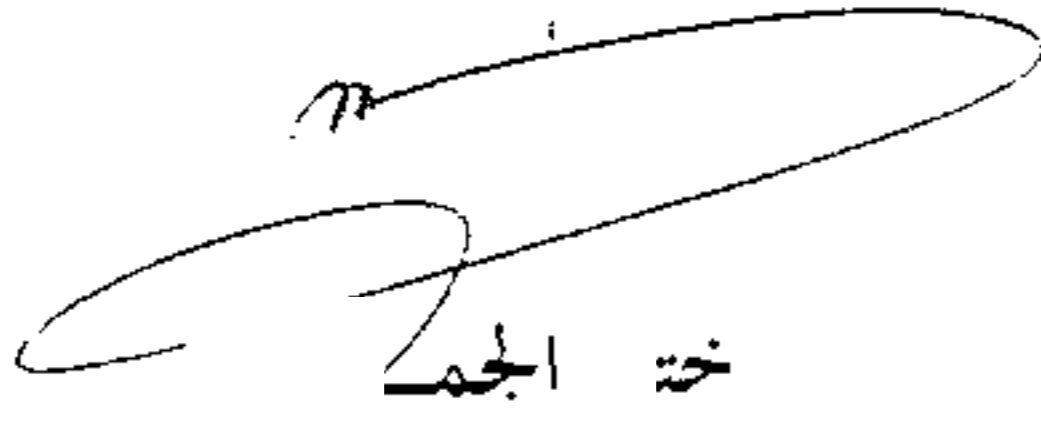
أولاً: قبول الدّعى شكلاً ورفضها أصلاً.

ثانياً: حمل المصاريف القانونية على المدّعية.

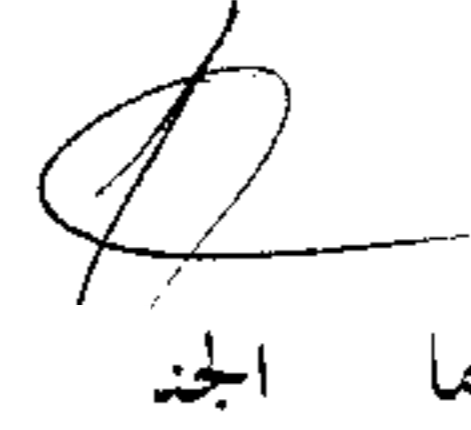
ثالثاً: توجيه نسخة من الحكم إلى الأطراف.

وصدر هذا الحكم عن الدائرة الابتدائية الثامنة برئاسة السيّد م الجند وعضوية  
المستشارين السيّد س قن والسيّد س بن ع .  
وتلي علنا بجلسة يوم 28 ماي 2014 بحضور كاتب الجلسة السيّد ف ج

المستشار المقرر

  
خت الجند

رئيسة الدائرة

  
ما الجند

مدير كتابة الدوائر الاستشارية  
بالمحكمة الإدارية

  
ح المر